الأمم المتحدة

A/C.2/66/SR.9

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
16 February 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠ صباحا

الرئيس: السيد يوحنا (نائب الرئيس) ..... (نيجيريا)

المحتويات

البند ٢٤ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

(أ) الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بمنظومة الأمم المتحدة

(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

11-54067X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد مؤمن (بنغلاديش)، تولى السيد يوحنا (نيجيريا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥ صباحا.

البند ٢٤ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

(أ) **الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بمنظومة الأمم المتحدة** (A/66/79-E/2011/107)

(ب) **التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية** (A/66/229)

١ - **السيد ستلزر** (وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات): عرض تقرير الأمين العام المعنون ”تحليل تنفيذ الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩“ (A/66/79-E/2011/107) وقال إن هذا التقرير يقدم تحليلات موسعة لعدة قضايا هامة من قضايا التمويل.

٢ - وقال إن إجمالي المساهمات المقدمة إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي تضاعفت تقريبا بالقيمة الحقيقية فيما بين عام ١٩٩٤ وعام ٢٠٠٩، ولكن التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي قد ازدادا بنسبتين مختلفتين جدا بلغتا سنويا ١٠ في المائة و ٢ في المائة على التوالي. وأضاف أنه خلال هذه الفترة، وبغض النظر عن أية زيادة بالقيمة الحقيقية، فإن نصيب أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD/DAC) قد انخفض من ٧٦ إلى ٦٣ في المائة؛ إلا أنه مع الاتساع الكبير في قاعدة التمويل عادلت هذا الانخفاض زيادة في التمويل المقدم من المساهمين الآخرين. وذكر أن النمو السريع في المساهمات المتعلقة بالتنمية والمقدمة من المؤسسات المتعددة الأطراف كان هو الاتجاه الأهم في مجال التمويل في الماضي القريب. وقال إنه مع ذلك يمكن القول بأن الاعتماد على عدد قليل من البلدان المانحة بالنسبة للتمويل الأساسي جعل من الصعب المحافظة على المستوى اللازم توافره من الموارد الأساسية التي يحتاج إليها الجهاز للعمل بكفاءة. وأضاف أن الاستعراض الرباعي الشامل للسياسات الذي ستقوم به الجمعية العامة في عام ٢٠١٢ سيركز بوجه خاص على هذه المسألة.

٣ - وقال إن التقرير يبرز النمو الهائل في التمويل غير الأساسي خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، وهو ما أثر تأثيرا سلبيا على الاتساق على نطاق المنظومة. وذكر أنه من أجل التصدي لهذه المشكلة طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٨٩/٦٤ إلى الوكالات المتخصصة أن تُحسِّن إدارة ومراقبة التمويل غير الأساسي المتعلق ببرامج ومشاريع محددة لتقييم مدى مسايرة هذا التمويل لأهدافها الاستراتيجية. وأضاف أن القدرة على التنبؤ وإمكانية الاعتماد والاستقرار فيما يتعلق بالتمويل المقدم من فرادى المساهمين هي مسألة حيوية أخرى تحتاج إلى عناية.

٤ - وانتقل إلى مسألة المصروفات فقال إن التقرير يأتي بمفهوم البرامج القطرية القابلة للبرمجة من أجل توفير صورة أوضح لنسبة المساهمات المقدمة إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي التي أنفقت على أنشطة إنمائية على الصعيد القطري في بلدان البرنامج. وذكر أن التقرير يشدد على الفرق الهام في توزيع الدعم الكلي للبرامج وتكاليف الإدارة فيما بين مصادر التمويل الأساسية ومصادر التمويل غير الأساسية مما يؤدي إلى أن تكون النسبة المتاحة للأنشطة البرنامجية من التمويل الأساسي أصغر كثيرا. وأضاف أن توزيع التكاليف بالتساوي بين الاثنين يستلزم مضاعفة نسبة الـ ٧ في المائة لاسترداد التكاليف التي تطبقها بعض الكيانات. وقال إن التقرير يظهر أيضا، من منظور تمويلي، أن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي هو شريك إنمائي هام بالنسبة إلى ٢٥ في المائة

فقط من بلدان البرنامج وشريك أقل أهمية بكثير فيما يتعلق بـ ٤٤ في المائة من تلك البلدان.

٥ - وقدم، أخيرا، معلومات عن تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٠، وهي معلومات يتبين منها أن النسبة الأساسية للمساهمات المتعلقة بالتنمية قدّر أن تكون قد انخفضت إلى ٣١ في المائة في عام ٢٠١٠ بعد أن كانت ٣٤ في المائة في عام ٢٠٠٩.

٦ - **السيد زو ييبينغ** (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): عرض تقرير الأمين العام بشأن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وقال إنه خلال الفترة التي يتناولها الاستعراض أثبتت بلدان الجنوب قدرة فائقة على الانتعاش الاقتصادي على الرغم من التراجع الاقتصادي. وذكر أن من الاتجاهات التي تبعث على التفاؤل الدعم الذي تقدمه الترتيبات المؤسسية الأقوى إلى جهود التكامل الإقليمية. وأوضح أنه في أفريقيا أصبحت الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا وكالة بكل معنى الكلمة، على حين أن مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي كان لهما دور أساسي في تشجيع التجارة في قارة كل منهما. وأضاف أنه يجري في أفريقيا اتخاذ خطوات من أجل تحقيق مزيد من التكامل النقدي وإنشاء مناطق للتجارة الحرة، على حين تضرب آسيا عددا من الأمثلة الملهمة المشابهة فيما يتعلق بالتقدم في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.

٧ - وذكر أن الاتفاقات الرسمية بين البلدان النامية تعكس وجود تفاعلات قوية وتسهم في تعزيز هذه التفاعلات، على حين أن المساعدة الإنمائية المقدمة في شكل قروض ومنح تساهلية قد أخذت ترتفع ارتفاعا سريعا في السنوات الأخيرة. وقال إن التقرير يرحب أيضا بعدد من الممارسات الجيدة، ومنها التوسع في تغطية الوكالة للتعاون الإنمائي الدولي والمبادرات الاستشرافية التي يقوم بها كثير من البلدان النامية. وذكر أن شراكات التعاون الثلاثي قد أخذت هي أيضا تزداد قوة حيث يقدم الدعم لمشاريع المساعدة التقنية شركاء مثل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وهي من الوكالات القيادية في هذا المجال، وكذلك من جانب بعض المجموعات الأخرى من البلدان المتقدمة النمو ومن المنظمات الدولية. وأضاف أن الأمم المتحدة تقوم، من جانبها، بتقديم الدعم المتزايد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي أصبح معمما من خلال تعزيز أطر السياسات وأدوات التخطيط. وقال إن هذا الشكل من أشكال التعاون تضمنته المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالأفرقة القطرية بالنسبة لإعداد التقييمات القطرية وبالنسبية لعملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وذكر أن معظم مؤسسات المنظومة لديها برامج أو مشاريع لدعم هذا الإطار في المقر وعلى الصعيد الإقليمي و/أو الصعيد القطري. وأضاف أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب قد ظهر على هذا النحو باعتباره النموذج الإنمائي الأبرز بالنسبة للتصدي للتحديات العالمية، بفضل القيادة السياسية لجميع الدول الأعضاء، وخاصة مجموعة الـ ٧٧ والصين، والقيادة التنفيذية والمؤسسية القوية من جانب الأمين العام وسائر كبار المسؤولين في منظومة الأمم المتحدة. وذكر أن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي عقد في نيروبي هي إطار إرشادي قيم في هذا الصدد.

٨ - على أنه ذكر أن التقرير يحدد أيضا السلبيات، بما فيها اتساع أشكال التفاوت فيما بين بلدان الجنوب والصعوبات التي تواجهها البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، في الوقت الذي ما زالت فيه ضروب التفاوت الداخلية تمثل عقبة كبيرة أمام التنمية المستدامة في الوقت الذي أخذت فيه الاقتصادات

الناشئة تلحق بالاقتصادات المتقدمة. وأضاف أن هذه وغيرها من التحديات والاختلالات الهيكلية بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، وهي تحديات واختلالات أكثر ارتباطا بطبيعة النظم، تجعل التعاون فيما بين بلدان الجنوب أكثر أهمية في العالم الراهن.

٩ - **السيد سواريز سالفيا** (الأرجنتين): تكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن استمرار الاختلال بين التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي هو مصدر قلق كبير. وأضاف أن اتجاه الشركاء الإنمائيين على نحو متزايد إلى الاعتماد على التمويل المخصص يتناقض مع مبدأين من مبادئ الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة وهما: أن تكون هذه الأنشطة محايدة وأن تستجيب لاحتياجات البلدان. وأضاف أنه يتعين القيام بهذه الأنشطة لصالح البلدان المتلقية، وفقا للسياسات والأولويات الوطنية، وينبغي تقييمها على أساس ما أسهمت به في مساعدة البلدان في القضاء على الفقر والجوع وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة.

١٠ - وقال إن وفده يحث جميع الشركاء الإنمائيين على تنفيذ وثيقة نيروبي الختامية وطالب بتعميم دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي، في كل منظومة الأمم المتحدة. وذكر أنه ينبغي لهذا الاستمرار في زيادة الترابط والاتساق في الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة. وأضاف أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة واللجان الإقليمية أن تساعد أيضا البلدان النامية في إنشاء أو تعزيز مراكز امتياز في مجالات تخصصها. على أنه ذكر أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يجب أن يظل مكملا للأشكال التقليدية للتعاون وليس بديلا لها.

١١ - **السيد بيراجي** (نيبال): تكلم نيابة عن مجموعة أقل البلدان نموا فقال إن برنامج عمل اسطنبول يحدد إطارا لشراكة عالمية جديدة من أجل الوفاء بتطلعاتها الإنمائية. وذكر أن وفده لهذا يرحب بالقرار الذي اتخذه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي مؤخرا بإدماج البرنامج في دورته التخطيطية القادمة وطالب وكالات المنظومة الأخرى بأن تحذو حذوه.

١٢ - وقال إن أقل البلدان نموا لا تستطيع أن تتصدى لما تواجهه من تحديات بدون التعاون الدولي الذي هو الوسيلة الوحيدة لعلاج نقص القدرات البشرية والمؤسسية. وأضاف أنه ينبغي في هذا التعاون احترام مبدأ الملكية الوطنية والقيادة الوطنية وأن يسترشد فيه بالاحتياجات المقررة وطنيا.

١٣ - وذكر أن الاختلال الحالي بين التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي هو من بواعث القلق نظرا لأهمية أن تكون الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية أنشطة عامة واختيارية ومحايدة ومتعددة الأطراف، وأن تدعمها ترتيبات للتمويل يمكن التنبؤ بها والاطمئنان إليها وتتسم بالاستدامة. وقال إن الموارد غير الأساسية ينبغي أن تكون متسقة مع أهداف كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة وأن تكون منسجمة مع أولويات بلدان البرنامج، مع استخدام آليات مبتكرة للتمويل، بالإضافة إلى أن التخطيط المتعدد السنوات والأطر التمويلية يمكن أن تساعد إلى حد كبير على زيادة كفاءة هذه الأنشطة كما يساعد على ذلك أيضا تطبيق مبدأ ''توحيد الأداء'' تطبيقا أقوى.

١٤ - وقال إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو أيضا وسيلة هامة لدعم أقل البلدان نموا، وخاصة من خلال المساعدة الإنمائية وتدفقات التمويل ونقل التكنولوجيا وإتاحة الوصول إلى الأسواق بلا رسوم جمركية أو حصص. وذكر أن زيادة التوسع في هذا التعاون سوف تلقى الترحيب من البلدان المتلقية، وخاصة بغرض تعزيز قدراتها الإنتاجية والتكنولوجية. وأضاف أن الأهمية المتزايدة لهذا التعاون ينبغي

أن تقابلها زيادة الدعم لها من جانب منظومة الأمم المتحدة التي ينبغي لها لهذا السبب أن تعزز آلياتها المؤسسية ذات الصلة لضمان التنفيذ الكامل والفعال لوثيقة نيروبي الختامية.

١٥ - **السيد خان** (إندونيسيا): تكلم نيابة عن رابطة أمم شرق آسيا فأعرب عن تأييده لبيان ممثل الأرجنتين الذي قدمه نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن الرابطة توافق على تقييم الأمين العام للحالة الاقتصادية في العالم والتحديات التي يتعين على المجتمع الدولي أن يتغلب عليها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وذكر أن الرابطة تتفق أيضا معه فيما ارتآه من أن التشتت الشديد والتقلب في التمويل المقدم لبرامج الأمم المتحدة يتطلب اتخاذ إجراء عاجل من جانب منظومة الأمم المتحدة كلها. وذكر أن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ينبغي له أن يعزز الجهود المبذولة من أجل إدماج التمويل الاستراتيجي المتعدد السنوات بهدف تعزيز القدرة على الاطمئنان إلى التمويل واستقراره. وأضاف أن الرابطة تلاحظ أنه في السنوات الأخيرة حدث نمو حقيقي في المساهمات بشكل عام وتطالب الشركاء من البلدان المتقدمة النمو باحترام تعهداتهم بزيادة التمويل المخصص للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وتضييق الاختلالات المتزايدة بين المساهمات الأساسية والمساهمات غير الأساسية. وأضاف أن الرابطة تكرر أيضا دعوتها إلى البلدان المانحة بالوفاء بما التزمت به من الإسهام بنسبة ٠،٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي في المساعدة الإنمائية الرسمية. وقال إن المساعدة الإنمائية يجب أن تصبح أكثر فعالية وكفاءة، وخاصة على الصعيد القطري.

١٦ - وذكر أنه يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تحسين اتساق وتنسيق دعمها المقدم إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأضاف في هذا الصدد أن الرابطة تؤيد البرامج التجريبية التي تطبق مبدأ ”توحيد الأداء“، وخاصة البرنامج الذي ينفذ في فييت نام. وأضاف أنه ينبغي إعطاء المنسقين المقيمين الوسائل التي تمكنهم من الاستجابة على نحو أكثر فعالية للتحديات الإنمائية المتزايدة في كل من السياقات الوطنية، مع مراعاة الأولويات الإقليمية. وقال إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مسألة هامة جدا ولا ينبغي أن ينظر إليه على أنه بديل للتعاون فيما بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب بل على أنه مكمل له. وقال إنه بالإضافة إلى التعاون التقني ينبغي أن يشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب التعاون الاقتصادي الذي تستفيد منه جميع الأطراف. وأضاف أن الرابطة تؤكد من جديد التزامها بتعزيز وتوسيع هذا التعاون وتطالب بتقديم الدعم الدولي للاجتماع الرفيع المستوى القادم الذي تعقده لجنة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وهو الاجتماع الذي سيعقد في عام ٢٠١٢.

١٧ - **السيد هنت** (أنتيغوا وبربودا): تكلم نيابة عن الجماعة الكاريبية ومؤيدا البيان الذي قدمه ممثل الأرجنتين نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إنه على الرغم من المطالبات المستمرة من جانب الجماعة الكاريبية فإنه لم يتحقق تحسن يذكر في توفير التمويل الكافي والذي يمكن التنبؤ به للأنشطة التنفيذية، وخاصة بالنسبة للتنمية. وأضاف أن الحالة قد تفاقمت نتيجة لعدد من التحديات الجديدة وخاصة ما يتعلق بالأزمة المالية الجارية.

١٨ - وشدد على أهمية كمية المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة وعلى نوعية هذه المساعدة والقدرة على التنبؤ بها، كما شدد على ضرورة احترام الأولويات الوطنية وتعزيز الأطر المتعددة الأطراف. وذكر أن استمرار التفاوت بين التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي يضعف التمويل المتعدد الأطراف المتمثل في المساعدة الإنمائية ويؤثر على فعالية التنمية. وقال إن الموارد غير الأساسية لا يمكن التنبؤ بها، ليس هذا فحسب، وإنما هي أيضا تزيد التكاليف التشغيلية وتسهم في انعدام الفعالية وفي تشرذم منظومة الأمم

المتحدة. وذكر أن التفاوت الباعث على القلق الشديد بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية ينبغي لهذا التصدي له على وجه السرعة.

١٩ - وتناول التحديات الإنمائية الطويلة الأجل التي تواجهها البلدان المتلقية فقال إن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ينبغي لها أن تعزز بناء القدرات الوطنية على أساس مستمر وأن تكفل نقل التكنولوجيا وزيادة الدعم المقدم على نطاق المنظومة. وذكر أن المساعدة الإنمائية الرسمية لم تصل قط إلى الأهداف المحددة كما أنها لم تزد قط زيادة تذكر حتى في سنوات النمو الاقتصادي القوي. وأضاف أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي إدماجه بعناية وعلى نحو استراتيجي في الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة كما ينبغي أن يظل مجرد عامل مكمل للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وأضاف أن المبدأ التوجيهي للأنشطة التنفيذية ينبغي أن يكون هو تعزيز فعالية وكفاءة برامج الأمم المتحدة. وقال إن أية وفورات تتحقق نتيجة للإجراءات التي تتخذ على نطاق المنظومة في مجال الأنشطة التنفيذية ينبغي الاستفادة منها في المجموعة الإنمائية وليس في أي مجال آخر.

٢٠ - **السيدة تارب** (الدانمرك): تكلمت نيابة عن بلدان الشمال (آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج) فقالت إن الأنشطة التنفيذية هي دليل واضح جدا على دور الأمم المتحدة وتمثل تدفقا هاما للموارد إلى البلدان النامية (حوالي ٢٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠). وأضافت أنه على الرغم من التقدم الملموس، فإن الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة ما زال جهازا معقدا ومبعثرا. وذكرت أن من المهم أهمية بالغة، لهذا، أن يتم التصدي في استعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات، والذي يجري في عام ٢٠١٢، لمدى فعالية وكفاءة السياسات من أجل ضمان استمرار أهمية الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في المستقبل، مع إيلاء عناية خاصة لنتائج التقييم المستقل لمبادرة ''توحيد الأداء'' وللتقارير التي تقدم عن التقييمات التي تقودها البلدان. وأضافت أنه يتعين أن تتوافر للمنسقين المقيمين السلطة والموارد الكافية لقيادة وتنسيق الأفرقة القطرية. وأضافت أنه لكي تكون الأمم المتحدة شريكا ملتزما ويعتمد عليه في التحول من الإغاثة إلى التنمية في بلدان ما بعد التراع يلزم أن يكون اتساقها وقدرتها على توحيد الأداء مسألة حاسمة. وأضافت أن التدفقات المالية من أجل التنمية من خلال منظومة الأمم المتحدة قد زادت زيادة كبيرة خلال العقد الماضي، ومع ذلك فإن معظم هذه التدفقات وجه في الفترة الأخيرة إلى الفئة غير الأساسية من الموارد. وقالت إن الموارد الأساسية مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للأنشطة التنفيذية ويجب أن تظل هي القاعدة الثابتة لتمويلها. وطالبت أيضا بمزيد من الاستقرار في توفير الموارد المالية وحثت الدول على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

٢١ - وقالت إن المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة الذي سيعقد في بوسان في تشرين الثاني/نوفمبر يبشر بكثير من الخير، وأعربت عن أملها في أن تتم فيه إعادة التأكيد على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وذكرت أن بلدان الشمال تتطلع أيضا إلى تعزيز شراكتها مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وإلى تعزيز المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق المرأة والتمكين لها في جميع أنحاء العالم.

٢٢ - **السيد ستوكس** (أستراليا): تكلم نيابة عن أستراليا وكندا ونيوزيلندا فقال إن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي كان عليه أن يشق طريقا جديدة. وذكر أن مبادرة ''توحيد الأداء'' هي أفضل طريقة للمضي قدما لضمان قيام الأمم المتحدة بدور تنسيقي في مساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وذكر أن البلدان الثلاثة

ترحب بالمساهمة القيّمة التي حققتها تجارب ''توحيد الأداء'' في توفير دروس وأفكار جديدة يستفاد بها في المضي نحو نظام أكثر فعالية لدعم بلدان البرنامج. وأضاف أن بلدان المجموعة تتطلع إلى التقرير الخاص بالتقييم المستقل لهذه التجارب وإلى مؤتمر ''توحيد الأداء'' الذي سيعقد في مونتيفيديو في الشهر القادم.

٢٣ - وذكر أن زيادة التنسيق، بقيادة المنسقين المقيمين، بين وكالات ألأمم المتحدة على الصعيد القطري وبين منظومة الأمم المتحدة والحكومات المضيفة مسألة بالغة الأهمية. وأضاف أن المكاسب التي تحققت فيما يتعلق بالكفاءة والفعالية من شأنها أن تزيد قدرة الهيئة العالمية على تعبئة الموارد وزيادة جاذبيتها كشريك. وحث منظومة الأمم المتحدة على استعراض النظم والسياسات المتعلقة بالموارد البشرية لضمان دعمها على نحو ملائم للسلك الوظيفي للمنسقين المقيمين وتمكينهم على الصعيد القطري من توفير القيادة القوية في الاستجابة للأولويات الوطنية.

٢٤ - وأخيرا فقد شجع الحوار مع الدول الأعضاء بشأن الحاجة إلى الحد الأدنى الضروري من الموارد الأساسية. وذكر أن هذه المناقشات ينبغي أن تجرى على صعيد المجالس التنفيذية وينبغي أن تعترف بالولاية الخاصة ونماذج العمل لكل مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة. وأضاف أن مجموعة البلدان التي تكلم باسمها على استعداد للمشركة في بحث بناء حقا للموارد الأساسية في سياق النتائج المتوقعة. وقال إن من الضروري التوصل إلى تعريف مشترك للحد الأدنى الضروري ودوره في فعالية الوكالات.

٢٥ - **السيد بيمينوف** (الاتحاد الروسي): قال إن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية يجب أن تمول التمويل الكافي والذي يمكن التنبؤ به على أساس طويل المدى، وذلك من خلال التبرعات الموحدة في المقام الأول. وذكر أن التدهور التدريجي لي الموارد الأساسية هو باعث من بواعث القلق وأن تحقيق التوازن بين هذه الموارد والموارد ''الأخرى''، وخاصة الأموال التي تقدم لأغراض محددة، يجب السعي إليه بطريقة عملية. وأضاف أنه لا بد من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مفهوم الحد الأدنى الضروري من الموارد. وقال إن آليات التمويل التجديدية لا تستطيع على أهميتها أن تحل محل الأشكال التقليدية لتعبئة الموارد.

٢٦ - وذكر أنه تم في السنوات الأخيرة توجيه اهتمام كبير إلى مفهوم ''أمم متحدة واحدة'' وأن توحيد جهود البرامج والصناديق والوكالات المتخصصة أمر مفيد من غير شك. وأضاف أن تطور هذا المفهوم مستقبلا سوف يتوقف إلى حد كبير على نتائج تحليل المشاريع التجريبية ذات الصلة في الدورة الحالية.

٢٧ - وذكر أن المرحلة الراهنة من مراحل إصلاح الأنشطة التنفيذية لا بد أن تنتهي باعتماد الجمعية العامة في عام ٢٠١٢ لقرار بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات وأن المشاورات القادمة المشتركة بين الحكومات ستكون لها أهمية كبيرة في هذا الصدد. وأضاف أنه يتعين على الحكومات أن تحتفظ بالحق في تحديد أولويات ومحددات تعاونها مع منظومة الأمم المتحدة. وذكر أن وفده يلاحظ مع الارتياح زيادة المساهمات المقدمة للأنشطة التنفيذية من جانب فرادى البلدان في سياق التعاون الأنشط فيما بين بلدان الجنوب، وأنه يؤيد النهج الأساسية المتبعة في هذا التعاون والتي تمت صياغتها في مؤتمري نيروبي واسطنبول. ورحب بعمل وحدة التفتيش المشتركة فيما يتعلق باستعراض الاتفاقات المؤسسية في هذا المجال وبالتوصيات التي وضعتها بشأن هذا الموضوع.

٢٨ - **السيد ناغابان** (ماليزيا): أكد من جديد أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره وسيلة حيوية للتعاون

الدولي من أجل التنمية. وذكر أنه على الرغم من التسارع القوي للنمو الاقتصادي في كل بلدان الجنوب نتيجة للتفاعل فيما بينها، فإن وفده يقلقه ازدياد التفاوت وإمكانية أن يخفق كثير من بلدان الجنوب في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٢٩ - وقال إن من الدعائم الأساسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تقاسم الخبرة والتجارب. وذكر أن حكومته، وعيا منها بذلك، وضعت برنامجا وطنيا مكن حتى الآن ١٣٨ بلدا من الاستفادة من التعاون التقني مع ماليزيا. وأضاف أن هذا البرنامج نظم سلسلة من الحوارات السنوية الناجحة التي أقامت شراكات واعية بين الحكومات والقطاع الخاص في بلدان الجنوب. وقال إن ماليزيا ستحتفظ بقدرتها على الابتكار في وضع برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وذكر أنها وضعت برنامجا لبناء القدرات في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي وأنها تقوم بتدريب أقل البلدان نموا الأعضاء بهذه المنظمة على إدارة أدائها الاقتصادي بشكل أفضل، والحد من الفقر وتعزيز النمو المستدام عن طريق توفير الأموال التي يتيحها المصرف الإنمائي الإسلامي. وذكر أن برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي أن يحركها الطلب أكثر من أن يحركها العرض، كما ينبغي أن تدمج جانب التقييم بشكل أكمل وأن تجعله أكثر توجها نحو النتائج. وأضاف أن ماليزيا ستواصل أيضا العمل مع البلدان الأخرى ومع الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة من أجل زيادة استغلال الفوائد المحتملة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وللتعاون الثلاثي، بغرض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بحلول عام ٢٠١٥.

٣٠ - **السيد وينبست** (سويسرا): أشار إلى التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٠٨ بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وذكر أن الاستعراض الشامل السياسات الذي أجري مؤخرا لهذه الأنشطة قد خلص إلى أن البرامج والوكالات المتخصصة بالأمم المتحدة يتعين عليها أن تنسق ممارساتها من أجل زيادة فعاليتها وكفاءتها. على أنه أضاف أن التقدم نحو تحقيق هذه الغاية لم يكن كافيا سواء في المقر أو في الميدان. وذكر أنه سيكون من الأمور الحاسمة أن تحدد الدول الأعضاء الاختناقات وأن تضع توصيات صريحة بشأن سبل التغلب عليها.

٣١ - وطلب أيضا القيام باستجابات أفضل في المواقف الهشة ومواقف ما بعد النزاعات. وأضاف أنه يتعين أن تكون منظومة الأمم المتحدة قادرة على تعيين أفضل الناس وعلى تزويدهم بما يساعدهم على النهوض بواجباتهم. وقال إن المنسقين المقيمين/ومنسقي الشؤون الإنسانية يتعين منحهم مزيدا من السلطة بالنسبة للأفرقة القطرية وأن تتاح لهم الفرص الكاملة للحصول على جميع الموارد الضرورية. وذكر في هذا الصدد أن سويسرا مقتنعة بأن زيادة تنقل الموظفين بين الوكالات وسرعة تعيين الموظفين يمكن أن يساعدا في الاستفادة المثلى بالموارد البشرية المتاحة وتحسين نوعية البرامج وخاصة في ظروف الأزمات وظروف ما بعد النزاع.

٣٢ - وسلم بأن الهيكل التمويلي عموما لا يوفر الحوافز الصحيحة لزيادة التنسيق. وقال إن عدم كفاية المساهمات الأساسية يجعل من الضروري تحديد الحد الأدنى الضروري من الموارد اللازمة لتحقيق الأداء الأمثل بالنسبة لكل صندوق وكل برنامج. وكرر دعوته إلى الحوار المثمر في الدورة التي يعقدها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٢ كمقدمة للقيام على نحو مشترك بتحديد مفهوم الحد الأدنى الضروري قبل إجراء استعراضات السياسات الشامل المقبل الذي يجرى كل أربع سنوات. وذكر أن الحوار الصريح البناء ضروري للتوصل إلى نتائج إيجابية ولتعزيز الأنشطة التنفيذية.

٣٣ - **السيد أليدا** (البرازيل): شدد على الدور الحاسم الذي تقوم به الأنشطة التنفيذية في دعم السياسات والاستراتيجيات الوطنية بالبلدان النامية وهي تسعى نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، حتى لو كان ذلك في سياق تجدد الاضطرابات الاقتصادية في العالم وزيادة تقلب أسعار الأغذية والطاقة. وذكر أن الأنشطة التنفيذية ينبغي أن تركز على أفقر البلدان وأكثرها ضعفا، وخاصة أقل البلدان نموا. وأضاف أنه ينبغي على وجه السرعة استعراض الوضع الراهن الذي يغلب فيه أن تتركز الموارد المالية بشكل غير متناسب في عدد محدود من بلدان المشروع. وقال إن من المهم لمنظومة الأمم المتحدة أن تعمل على ضمان أن تحقق الأنشطة التنفيذية الحد الأدنى الضروري في البلدان النامية، بما فيها البلدان ذات الدخل المتوسط حيث يعيش أكثر من ٧٠ في المائة من فقراء العالم.

٣٤ - وقال إن الاختلال المتزايد بين التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية كان له أثر سيء على الاتساق في الجهاز الإنمائي وأدى إلى زيادة التكاليف الإدارية والتشغيلية. وذكر أنه يلزم على وجه السرعة البدء في التخلص تدريجيا من ممارسة إعانة تكاليف دعم التمويل غير الأساسي من الدعم الأساسي حتى ولو تطلب ذلك استعراضا لمسألة استرداد التكاليف.

٣٥ - وقال إن إجمالي المساهمات ظل ثابتا بوجه عام بالقيمة الحقيقية خلال العامين الأخيرين اللذين توافرت عنهما بيانات كاملة. وأضاف أن قاعدة التمويل الآخذة في الاتساع، بما فيها المساهمات الكبيرة المقدمة من البلدان النامية، هي تطور إيجابي، ولكن التدفقات المالية إلى الأنشطة التنفيذية ما زالت تفتقر إلى ما هو ضروري من إمكان القدرة على التنبؤ بها والاعتماد عليها في المدى الطويل. وقال إن وفده يكرر دعوته إلى البلدان المانحة بأن تزيد الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية في سياق الشراكة العالمية من أجل التنمية.

٣٦ - وذكر أن البرازيل أصبحت تقوم على نحو متزايد بدور إيجابي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفي التعاون الثلاثي، حيث تقتسم خبراتها الناجحة وتقدم التعاون التقني من خلال منظور البلدان النامية. وقال إنه على ثقة من أن هذا التعاون سيستمر في الاتساع بنفس السرعة في السنوات القادمة، مؤكدا على الدور المتزايد للبلدان النامية في اقتصاد عالمي تتعدد أقطابه على نحو متزايد.

٣٧ - **السيد رودريغيز هرنانديز** (كوبا): قال إن المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة هي عامل أساسي في قدرة بلدان الجنوب على التصدي للتحديات التي تواجهها. وذكر أنه يتعين لهذا ألا تستخدم الأزمة الراهنة كذريعة لعدم وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها التمويلية. وأضاف أن الموارد الأساسية ما زالت هي عماد الأنشطة التنفيذية للمنظومة وأن الاختلال الحالي بينها وبين الموارد غير الرسمية هو السبب الرئيسي لعدم اتساق هذه الأنشطة التي ذكّر بأنها وضعت للاستجابة لاحتياجات البلدان وفقا لاستراتيجياتها الإنمائية.

٣٨ - وقال إن كوبا ترفض محاولات إلحاق أية شروط بالمساعدة أو اغتصاب دور البلدان المتلقية في تقرير أولوياتها واحتياجاتها الإنمائية. وأضاف أن منظومة الأمم المتحدة لا تستطيع التصدي لآثار الأزمة الاقتصادية والمالية ما لم تكن مسؤولة حقا أمام الدول الأعضاء بها.

٣٩ - **السيد بيساريفيتش** (بيلاروس): قال إن الجهود المبذولة لدعم التنمية يجب زيادتها على الصعيد القطري من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بحلول عام ٢٠١٥. وذكر أن منظومة الأمم المتحدة ليست وحدها فيما يتعلق بالسعي إلى تحقيق التنمية العالمية، ولكنها تمثل نحو خُمس المساعدة الإنمائية الرسمية عموما، ومرجع ذلك إلى

حد كبير هو نمو التمويل غير الأساسي في الوقت الذي ظل فيه التمويل الأساسي يتناقص بشكل مستمر. على أنه أضاف أن الموارد غير الأساسية لا يمكن الاعتماد عليها أو التنبؤ بها، ولهذا فإن الأنشطة التنفيذية للمنظومة تعاني من الاختلال بين الاثنين.

٤٠ - وأضاف أن هذه الأنشطة ينبغي تنسيقها مع الاستراتيجيات الوطنية للبلدان المتلقية. وقال إنه إذا كان من المناسب أن تكون البلدان ذات الدخل المنخفض هي أول من يستفيد من هذه الأنشطة، فإن البلدان ذات الدخل المتوسط تحتاج هي أيضا إلى الدعم لأن وضعها الإنمائي يؤثر على التنمية في البلدان ذات الدخل المنخفض. وذكر أنه ينبغي لهذا زيادة التعاون بين المجموعتين. وأضاف أن وفده، بهذه الروح، يتطلع إلى الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات والذي سيتم في عام ٢٠١٢ لإعطاء زخم جديد لدعم منظومة الأمم المتحدة للتنمية العالمية.

٤١ - **السيدة ميراندا روخاس** (بيرو): قالت إن وفدها يوافق على الرأي القائل بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمثل عنصرا في التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب ولكنه ليس بديلا له. وذكرت أن هذا التعاون ينبغي أن يتم في موازاة الآليات التقليدية لأن ثمة حدودا لفائدته. وأضافت أن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية كان لها تأثير مباشر جعل بلدان الجنوب أكثر تكاملا وأنه حدثت في الوقت نفسه زيادة في الطلب على الدعم المتعدد الأطراف للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وللتعاون الثلاثي، وهو ما يوفر آلية مبتكرة لتبادل المعلومات وتعبئة الموارد الداخلية من أجل التنمية. وأضافت أنه على الرغم مما تحقق من تقدم فما زالت الحاجة قائمة إلى زيادة التنسيق وزيادة الموارد المالية المتاحة، وقالت إن وفدها لهذا يطالب بمزيد من الدعم المتعدد الأطراف لتحقيق هذه الغاية. واختتمت كلمتها بالتشديد على الدور الحفاز للبلدان ذات الدخل المتوسط في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، سواء كمستفيدة أو شريكة، بفضل المساعدة الإنمائية الرسمية.

٤٢ - **السيد وانغ مين** (الصين): قال إن من الشواغل الرئيسية للبلدان النامية تحسين حالة الموارد في الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة الذي تأثر الاتساق فيه وتأثرت كفاءته بشكل خطير. وذكر أن الحل الأساسي هو أن تفي البلدان المتقدمة النمو وفاء فعالا وفي المواعيد المطلوبة بما التزمت به فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية حتى تساعد البلدان النامية على مواجهة الاحتياجات العالمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٣ - وذكر أنه لا توجد مجموعة أكثر ضعفا من مجموعة أقل البلدان نموا التي هي غير مسلحة للتصدي للصعوبات الكثيرة التي تواجهها. وأضاف أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يخف لمساعدة هذه البلدان، مسترشدا ببرنامج عمل اسطنبول على أن تكون القيادة لهذه البلدان نفسها. وذكر أنه ينبغي تعزيز تدابير الدعم كما يتعين الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتعزيز آلية الرصد والتنفيذ الخاصة ببرنامج العمل. وقال إنه ينبغي زيادة وظائف وموارد مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة.

٤٤ - وقال إن البلدان النامية تستطيع عموما أن تساعد بعضها بعضا من خلال التعاون فيما بينها الذي هو تكملة لها قيمتها للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وأضاف في هذا الصدد أنه تحقق تقدم كبير في المجالين الاقتصادي والتقني. وأثنى على عمل الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقال إنه ينبغي لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم لهذا التعاون الدعم اللازم في مجالي السياسات والتمويل وأن يستكشف طرقا جديدة لوضعه موضع التنفيذ. وأضاف أن حكومته

مستعدة من جانبها للإسهام في زيادة التوسع في التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفي التعاون الثلاثي من أجل الإسراع بتحقيق البلدان النامية للأهداف الإنمائية للألفية.

٤٥ - **السيد بامي** (إثيوبيا): قال إن تمويل منظومة الأمم المتحدة في الوقت المناسب وعلى نحو يمكن التنبؤ به للأنشطة المتعلقة بالتنمية هو مسألة بالغة الأهمية إذا ما أريد للبرامج القطرية أن تحقق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وذكر أن وفده يرحب، لهذا السبب، بما تم مؤخرا من توسيع قاعدة تمويل الأنشطة التنفيذية وما حدث من زيادة كبيرة في المساهمات المقدمة من البلدان النامية. على أنه أضاف أن الاختلال بين التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي هو مصدر لعدم الاتساق في الجهاز الإنمائي ويمكن أن يؤدي، إذا لم يتم التصدي له على النحو الواجب، إلى تشويه البرامج القطرية بل إلى تعطيلها. وقال إنه يمكن تحقيق الكثير فيما يتعلق بضمان القدرة على التنبؤ والقدرة على الاطمئنان وتحقيق الاستقرار في التدفقات المالية إذا ما ظل الشركاء الإنمائيون ملتزمين بنظام فعال للتمويل يعمل داخل إطار للتمويل متعدد السنوات.

٤٦ - وذكر أن إثيوبيا، باعتبارها أحد البلدان الرئيسية المستفيدة من الدعم الإنمائي الذي تقدمه الأمم المتحدة، ترحب بمبادرة ''توحيد الأداء'' التي تساعد على تعزيز أثر المنظومة ككل على التنمية في البلدان من خلال التعبئة الفعالة للموارد. وأضاف أنه يتطلع إلى المؤتمر الحكومي الدولي الرفيع المستوى الذي سيعقد بشأن هذا الموضوع في مونتيفيديو في تشرين الثاني/نوفمبر باعتباره فرصة للاستفادة من تجربة البلدان التجريبية الأخرى.

٤٧ - **السيد إسلام** (بنغلاديش): قال إن قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بوعودها الإنمائية كثيرا ما أثيرت حولها الشكوك. وذكر أنه ينبغي للأمم المتحدة أن يستمر تركيزها على تلبية احتياجات الدول الأعضاء على أساس الملكية الوطنية والاستراتيجية الوطنية والابتعاد عن المشروطية التي يلجأ إليها تحت ستار التكيف الهيكلي.

٤٨ - وقال إنه ينبغي لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها عند توزيع المساعدة الإنمائية أن تحترم الملكية الوطنية والأولويات التي تحددها البلدان نفسها، وفقا لبرنامج عمل أكرا. وذكر أن التمويل السليم والموارد البشرية الكافية وعمليات النقل الكافية ستكون عوامل حيوية بالنسبة لتحقيق هذه الغاية. وأضاف أن نقص الموارد الأساسية هو بالفعل شكل آخر من أشكال المشروطية. وذكر أن الأمم المتحدة لن تستطيع أن تعمل على نحو مستقل في تلبية احتياجات الدول الأعضاء إلا إذا زادت مواردها الأساسية على مواردها غير الأساسية.

٤٩ - وقال إن حكومته اتخذت تدابير واسعة لتعزيز التنمية من خلال الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، ولكن هذه الشراكات كانت تتوقف في كثير من الأحيان بسبب عجز الشركاء عن المحافظة على مبدأي الملكية الوطنية والقيادة الوطنية لمشاريع التنمية. وحث الأمم المتحدة على أن تساعد في بناء الثقة بين الشركاء وعلى التوسط في أنشطتهم التنفيذية.

٥٠ - وذكر أن الملكية الوطنية للمشاريع ما زالت هي جوهر أنشطة الأمم المتحدة. وقال إنه ينبغي للشركاء الإنمائيين، لهذا، المبادرة إلى مساعدة البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، في تعزيز قدراتها الوطنية على تحقيق الأهداف الإنمائية.

٥١ - **السيدة يو هييران** (جمهورية كوريا): ذكرت أنه في أعقاب التدهور الذي حدث في عام ٢٠٠٩ انتعشت أنشطة الأمم المتحدة من جديد بأسرع مما انتعشت به المساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات الإعانة المتعددة الأطراف، ولكن الشواغل الرئيسية فيما يتعلق بتمويلها للتنمية - وخاصة

الاختلال المتزايد بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية – ما زالت مستمرة وآخذة في الازدياد. وأضافت أن القدرة على التنبؤ بالموارد الأساسية واستقرار هذه الموارد يمكن أن يكونا أكثر إشكالية من مستوى التمويل، وذلك بسبب استمرار عدم التيقن الاقتصادي في كثير من البلدان المانحة التقليدية، وتقلبات أسعار الصرف وقلة التعهدات المتعددة السنوات.

٥٢ – وأشارت إلى تبرع حكومتها بمبلغ ٩٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للأنشطة التنفيذية في عام ٢٠١٠، وذكرت أن الأمم المتحدة ستظل هي الشريك الإنمائي الرئيسي بالنسبة لجمهورية كوريا. وأضافت أن بلدها يقوم أيضا بتعزيز جهوده من أجل زيادة إسهاماته المواضيعية في كيانات الأمم المتحدة، مع الاحترام الكامل لولاياتها وأولوياتها ولطرائق العمل بها. وضربت مثلا فقالت إنه تم إنشاء صندوق استئماني في عام ٢٠١٠ للمساعدة في دعم جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل الإسراع بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وذكرت أن الدعم المتعدد السنوات الذي تقدمه جمهورية كوريا لمبادرة ''الغذاء لقرى جديدة ''التي يتولاها برنامج الأغذية العالمي هي مثل من الأمثلة الحديثة لالتزام بلدها التزاما طويل المدى إزاء وكالات الأمم المتحدة.

٥٣ – وقالت إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي هما أهم وسيلتين للتصدي للأزمات وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وأضافت في هذا الصدد أن جمهورية كوريا تتطلع إلى استضافة المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة والذي سيعقد بوسان.

٥٤ – **السيد ناكونيشنيي** (أوكرانيا): أثنى على نهج ''توحيد الأداء'' الذي أثبت فعاليته في تنفيذ السياسة الإنمائية، وعلى جهود المنظمة في تطوير التعاون التقني وتقديم التمويل لزيادة كفاءة الأنشطة التنفيذية وإنتاجيتها واستدامتها. وذكر أن وفده يرحب بالتطورات التي تمت في تنفيذ خطة العمل المتصلة بمواءمة الممارسات التجارية، وخاصة المبادرات المختلفة الجارية المتعلقة بالشراء، وتنسيق النهج المتعلقة بالإدارة المالية. على أنه أضاف أنه يلزم بذل المزيد من الجهود في تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وعكس الاختلال المتزايد بين التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي وضمان أن تكون تدفقات التمويل أكثر قابلية للتنبؤ بها والاعتماد عليها وأكثر استقرارا.

٥٥ – وقال إن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها قدمت دعما قيما لجهود أوكرانيا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وذكر أن بلده استطاع، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تنفيذ برامج من أجل الحد من التفاوت وضمان النمو ذي الوجهة الاجتماعية وحماية البيئة ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأضاف أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عمل أيضا مع علماء أوكرانيا وساعد في وضع مشروع تقرير التنمية البشرية الوطني الخاص بأوكرانيا. وذكر أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) قدمت دعما كبيرا وكذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأضاف أن الوكالات الثلاث أسهمت في نجاح الوثائق البرنامجية القطرية الجديدة لأوكرانيا التي جاءت متسقة مع البرامج الوطنية.

٥٦ – **السيد لوكوبيا** (أوغندا): قال إن مصداقية المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة وفعاليتها تتوقفان على مدى اتصالها باحتياجات البلدان النامية وسياساتها واستراتيجياتها الوطنية. وذكر أن تمويل الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة تمويلا كافيا ويمكن التنبؤ به ما زال مطلبا أساسيا. وأضاف أنه مما يبعث على التفاؤل أن الإسهامات المقدمة من البلدان النامية قد زادت بنسبة ٧٥ في المائة بالقيمة الحقيقية بين عام

٢٠٠٥ وعام ٢٠٠٩، ولكن الاختلال المتزايد بين المساهمات الأساسية والمساهمات غير الأساسية (المقيدة الاستخدام) مسألة تبعث على القلق. وذكر أن آليات التمويل المشترك مثل صناديق المانحين المتعددين والصناديق المواضيعية، بما فيها صناديق ''أمم متحدة واحدة''، ينبغي أن تقوم بدور متزايد في التمويل العام للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وأضاف أنه ينبغي استعراض إدارة علاقات التعاون الإنمائي المشتتة وتحقيق كفاءة التكاليف بالنسبة لها داخل منظومة الأمم المتحدة.

٥٧ - وقال إن من المخيب للآمال أن شبكات التمويل الاستراتيجية والمتعددة الأطراف والمتكاملة التي اعتمدتها كيانات الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة لم تزد زيادة ملموسة القدرة على التنبؤ بتدفقات الموارد. على أنه أضاف أن استعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات هو فرصة لتحديد المبادئ التوجيهية لمواصلة التقدم تحديدا واضحا. وقال إن أوغندا ترحب بالجهود المبذولة لإقامة شراكات أكثر وإجراء حوارات أكثر شمولا - مع زيادة مشاركة البلدان النامية - بما يؤدي إلى وضع مبادئ لتوجيه التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقال إن أثر الاستثمار المباشر الأجنبي في العلاقات فيما بين بلدان الجنوب له أهمية خاصة بالنسبة لأفقر البلدان النامية. وحث المجتمع الدولي على استكشاف سبل جديدة للتوسع في التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المجالات الاستراتيجية، وذلك إلى جانب التعاون الثلاثي من جانب البلدان المتقدمة النمو.

٥٨ - **السيد لوليشكي** (المغرب): قال إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب أمر حيوي بالنسبة للتنمية الدولية، وخاصة في ضوء الأزمة المالية الراهنة وانعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة. وذكر أن ثمة نموا غير مسبوق في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأشار إلى أن هذا التعاون سيمثل ٥٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام ٢٠٣٠. وأضاف في هذا الصدد أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تبذل المزيد من أجل توجيه عملية التكامل الإقليمي ودون الإقليمي وعملية التعاون فيما بين الأقاليم. وذكر في الوقت نفسه أن الهيئة العالمية تتحمل مسؤولية، إلى جانب مسؤولية مقدمي الإعانة، بالنسبة لضمان التوزيع الأكثر عدلا لثمرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتصدي لضروب التفاوت السائدة في جنوب العالم.

٥٩ - وذكر أن التنمية البشرية عنصر أساسي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفي التعاون الثلاثي وأن هذا النهج ينسجم انسجاما تاما مع مبادرة التنمية البشرية الوطنية في المغرب التي بدأت في عام ٢٠٠٥. وأضاف أن تعزيز بناء القدرات له أيضا أولوية في أنشطة المساعدة في المغرب، وأن عدد الطلاب الأجانب في البلد، ومنهم الطلاب القادمون من ٤٢ بلدا من البلدان الأفريقية، قد تضاعف ثلاث مرات خلال السنوات الخمس الأخيرة. وقال إنه في إطار التعاون الثلاثي، وبدعم من المانحين الثنائيين والوكالات الإنمائية بالأمم المتحدة، وضعت المغرب مشاريع للتعاون نيابة عن شركائها الأفريقيين، وخاصة أقل البلدان نموا. وضرب مثلا فقال إن بلده وقّع في تموز/يوليه ٢٠١١ اتفاقا لتحالف استراتيجي مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

٦٠ - واختتم كلمته قائلا إن بلده يعلق أهمية كبيرة على عملية تحقيق اللامركزية على أساس تبادل الخبرات وأفضل الممارسات مع بلدان الجنوب في مجالي تحقيق اللامركزية والتخطيط المحلي.

٦١ - **السيدة موتيلو** (ناميبيا): أعربت عن قلقها لأنه لم يتحقق نمو حقيقي منذ عام ٢٠٠٨ بالنسبة لإجمالي المساهمات المقدمة إلى الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، حيث إنها لا تمثل سوى نحو ١٨ في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية، ما عدا الإعفاء من

الديون. وذكرت أنه كان هناك في الوقت نفسه انخفاض في المساعدة الإنسانية على الرغم من الزيادة التي تبعث على القلق في عدد الكوارث. وأضافت أن وفدها يقلقه أيضا ما يقلق الآخرين بالنسبة لزيادة غلبة التمويل غير الأساسي على التمويل الأساسي، ولا سيما بسبب القيود المفروضة على استخدامه. وذكرت أن التمويل الأساسي، الذي يوجه نحو زيادة نصيب الأنشطة البرنامجية العالمية والمشتركة بين الأقاليم ينبغي زيادته.

٦٢ - وقالت إن ناميبيا تطالب باتخاذ التدابير المناسبة لاجتذاب الموارد الأساسية وتخصيصها للأنشطة التنفيذية. ووجهت الانتباه إلى ضرورة استعراض الآثار التي تترتب على الاختلال الحالي بين التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي وما له من أثر تشويهي على الأولويات المقررة للبرامج. وأضافت أن وفدها يتطلع إلى استعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات، والذي سيتم في عام ٢٠١٢، وإلى تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة. وطالبت، أخيرا، الشركاء الإنمائيين بضمان التمويل الأكثر قابلية للتنبؤ به والاعتماد عليه والأكثر استقرارا بالنسبة للأنشطة التنفيذية لتمكين البلدان النامية من التصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها والارتفاع بمستويات معيشة شعوبها.

رفعت الجلسة في الساعة ١/٠٠ مساء.